

**عهد معاوية بن يزيد وإشكاليات الخلافة  
(٦٤هـ/٦٨٣م)**

**إعداد**

**د/ أحمد الحسن  
أستاذ مشارك - جامعة الكويت**

تاريخ الاستلام: ١٥/٨/٢٠٢١م.

تاريخ القبول: ٢٩/٩/٢٠٢١م.



## ملخص:

تتناول الدراسة الاشكاليات في عهد معاوية بن يزيد معاوية (٦٤هـ / ٦٨٣م) فعلى الرغم من قصر مدة خلافته التي لم تتجاوز الأربعة أشهر إلا أنها أدت إلى تحول كبير في مسار التاريخ الإسلامي فسببها انتقلت الخلافة الأموية من الفرع السفياني إلى الفرع المرواني وبسبب نداعياتها دخل العالم الإسلامي في صراعات دامية امتدت تسع سنوات ٦٤هـ/٦٨٣م - ٧٣هـ/٦٩٢م، هذه الأهمية التاريخية تستدعي دراسة الاشكاليات المختلفة التي ارتبطت بالخلافة وأبرزت هذه النتائج الخطيرة ومن أبرزها إشكالية صحة تنازل معاوية عن الخلافة والأسباب الحقيقية التي دعت إلى التنازل وإشكالية قبوله أن يكون وليا للعهد ويباع بالخلافة ثم يتنازل عنها وإشكالية إصراره على عدم اختيار وليا للعهد دون اعتبار لما ستؤول إليه أوضاع الدولة الإسلامية بعد التنازل وغير ذلك. وعليه هذه الدراسة تحاول تفسير هذه الاشكاليات بما يتوافق مع شخصية الخليفة والظروف التي أحاطت بخلافته.

## Abstract:

The study deals with the problematics in the the reign of Mu'āwiyah Ibn Yazīd Ibn Mu'āwiyah (64/683). Despite the short period of his caliphate, which did not exceed four months, but it has led to a major shift in the path of Islamic history. Because of this, the Umayyad Caliphate moved from the Sufyānid branch to the Marwānid branch. Consequently, the Islamic world entered into nine years of bloody conflicts 64/683 – 73/692. This historical importance requires studying the various problematics that were associated with the caliphate and produced these serious results, the most important of which is the problematic of Mu'āwiyah's abdication of the caliphate and the real reasons behind this, in addition to the problematic of accepting to nominate an heir, allegiance to caliphate and then abdicate. Moreover, the study tackles the problematic of his insistence on not choosing an heir regardless of what the situation of the Islamic state will lead to after the abdication and so on.

Based on the above, this study attempts to explain these problematics in accordance with the personality of the caliph and the circumstances surrounding his succession.

## عهد معاوية بن يزيد وإشكاليات الخلافة (٦٤هـ/ ٦٨٣م) (١)

تحظى الدراسات الحضارية بقسط كبير من اهتمامات المؤرخين المحدثين لما لها من تنوع في الأفكار والموضوعات، وحسبنا في ذلك موضوع الخلافة الإسلامية وما يتعلق بها من إشكاليات، وتحديدًا إشكالية الخلافة عقب وفاة الخليفة الأموي يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، ومجيء معاوية بن يزيد الذي اتخذ مجموعة من القرارات كانت بمثابة إشكاليات جعلت الدولة الأموية في مهب الريح وعرضها للسقوط المبكر خاصة مع ظهور الكثير من حركات المعارضة ضد الدولة الأموية في الخارج والداخل؛ هذه الإشكاليات والفرضيات التي يعني بها هذا البحث في محاولة للوصول إلى فرضيات منطقية تكشف بجلاء عن طبيعة هذا الموضوع.

اعتمد الباحث في فض إشكاليات هذا الموضوع على مناهج عدة؛ منها المنهج الاستقرائي الذي يقوم على تفكيك شذرات النصوص واستنتاجها قدر الإمكان خاصة وأن معظم المعلومات الواردة عن تلك الفترة كُتبت على أيدي المؤرخين العباسيين - خصوم الأمويين بطبيعة الحال - أضف إلى ذلك منهج تحليل المضمون لما ورد في متون المصادر الإسلامية التي أرخت للدولة الأموية بصفة عامة، وعهد معاوية بن يزيد بصفة خاصة.

بادئ ذي بدء اختار يزيد بن معاوية (٦٠/ ٦٧٩- ٦٤ / ٦٨٣) ابنه معاوية لولاية العهد واختلفت الروايات في تحديد توقيت هذا الاختيار فبينما ذهب بعضها إلى أنه تم عندما أدركته الوفاة سنة ٦٤ / ٦٨٣<sup>(٢)</sup> وأخرى أكدت إلى أن ذلك قد تم قبل ذلك في حال صحته ويرجع ذلك إلى أحد سببين الأول أن يزيد أصيب بمرض في كبده بعد سنتين من خلافته فلما شفى اختار معاوية لولاية العهد أي سنة ٦٢ / ٦٨١، والثاني أن والدته معاوية أم هاشم بنت أبي هاشم طلبت من زوجها يزيد أن يولي ابنها ولاية العهد فوافق على ذلك من دون تحديد الزمن الذي تم فيه هذا الطلب<sup>(٣)</sup>، وتشترك هاتان الروايتان بأنه لم يقرر يزيد اختياره إلا بعد استشارة خاله حسان بن

مالك بن بحدل الذي شجعه على هذا الاختيار<sup>(٤)</sup>، ولما استقر أمر الاختيار دعا يزيد ابنه معاوية وبأيعه بولاية العهد<sup>(٥)</sup> ثم أشهد الناس على هذه البيعة<sup>(٦)</sup>، وبعد وفاة يزيد سنة ٦٤ / ٦٨٣ بايع أهل الشام معاوية بالخلافة في الرابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ٦٤ / ١٢ نوفمبر ٦٨٣<sup>(٧)</sup>.

إن مجريات الأحداث وتداعياتها التي حصلت في عهد معاوية بن يزيد بن معاوية الذي لم يتجاوز الأربعة أشهر على أقصى تقدير<sup>(٨)</sup> أدت إلى تحول في مسار التاريخ الإسلامي في العهد الأموي فبسببها انتقلت الخلافة الإسلامية من الفرع السفيناني إلى الفرع المرواني وبسببها أيضاً دخل العالم الإسلامي في صراعات داخلية لتسع سنوات منذ سنة ٦٤هـ / ٦٨٣ م إلى سنة ٧٣هـ / ٦٩٢ م<sup>(٩)</sup>.

هذه الأهمية التاريخية تستدعي دراسة الإشكاليات المختلفة في هذا العهد التي أفرزت هذه النتائج الخطيرة فمنها مسألة تفسير تنازل معاوية بن يزيد عن الخلافة التي يرتبط بها إشكاليتان، الأولى وتتعلق في مدى صحة التنازل والثانية الأسباب الحقيقية التي دفعته للتنازل إن كان قد تنازل حقاً<sup>(١٠)</sup>.

فبالنسبة للإشكالية الأولى فقد وردت روايات متعددة تؤكد أن معاوية بعد بيعته بالخلافة قام في آخر خلافته بالإعلان عن تنازله عن الخلافة وخلع نفسه منها واعتزل الناس<sup>(١١)</sup>.

ولكن في المقابل جاءت روايات أخرى تؤكد بقاءه خليفة إلى حين وفاته في الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٦٤/٢٣ ديسمبر ٦٨٣<sup>(١٢)</sup> ولا شك أن هذه الإشكالية فهل تنازل معاوية عن الخلافة حقاً فإن كان قد تنازل فكيف يظل خليفة إلى وفاته.

ولكي تتضح هذه المسألة لا بد من استعراض واستقراء أدلة كلا الاحتمالين.

أما ما يؤكد تنازله فتعضده الأدلة التالية :

١- أنه بعد أن بويغ في الخلافة طلب من الناس في الشام الحضور إلى المسجد لسماع خطبة التنازل وبعد اجتماعهم أعلن معاوية تنازله عن الخلافة (١٣).

٢- أنه لما خطب في الناس معلناً تنازله طلب من أهل الشام أن يختاروا غيره وجاءت هذا الطلب بصيغ مختلفة في مصادر متعددة يؤكد بعضها بعضاً هذا المعنى منها:

" فأنتم أولى بأمركم فاختاروا له من أحببتم " (١٤)، " فاختاروا لأنفسكم إماماً تبايعونه هو أحرص مني على هذا الأمر واخلعوني فأنتم في حل من بيعتي " (١٥)، " لا أحب أن ألقى الله بتبعاتكم فشأنكم وأمركم ولوه من شئتم " (١٦)، " تشاوروا في أمركم عزم الله لكم على الرشد والخيرة في قضائه " (١٧)، " ما أنا بالمتكلم ولا بالمتحمل تبعاتكم بشأنكم أمركم " (١٨).

وفي المقابل طلب منه أهل الشام بعد إعلامهم بتنازله أن يختار لهم ولياً للعهد (١٩).

٣- أن المعارضين للحكم الأموي في العراق ازداد تحركهم عندما خلع نفسه من الخلافة وبدأت بوادر تحرك شيعة علي بن أبي طالب في العراق للثورة (٢٠) وأما الأدلة الأخرى التي تثبت بقاء معاوية خليفة إلى حين وفاته فمنها :

١- إن أهل الشام طلبوا منه بينما هو على فراش الموت أن يختار ولياً للعهد مما يقتضى بالضرورة أنه ما زال خليفة وله حق اختيار ولياً للعهد، قال المسعودي " ولما حضرته الوفاة اجتمعت إليه بنو أمية فقالوا له: أعهد إلى من رأيت من أهل بيتك " (٢١)، وقال ابن سعد " فلما ثقل معاوية بن يزيد قيل له: لو عهدت إلى رجل عهداً واستخلفت خليفة " (٢٢).

٢- إن والدته أم هاشم طلبت منه عند احتضاره أن يختار أخاه خالدًا ولياً للعهد (٢٣).

٣- أنه رد على طلبهم هذا عند وفاته بقوله " لا تذهبون بحلاوتها وأذهب بمرارتها"<sup>(٢٤)</sup>.

٤- إن أهل الشام بدأوا بالبحث عن خليفة آخر بعد وفاة معاوية بن يزيد<sup>(٢٥)</sup>.

٥- إن طلب مروان بن الحكم الخلافة لنفسه في الشام في الوقت الذي توجه غالبيتهم إلى بيعة ابن الزبير كان بعد وفاة معاوية بن يزيد<sup>(٢٦)</sup>.

٦- إن أهل الشام كانوا متخوفين من الفتن الداخلية بعد وفاة معاوية<sup>(٢٧)</sup>.

٧- إن معاوية بن يزيد عند وفاته كانت لديه صلاحيات كاملة حيث أمر الضحاك بن قيس أن يصلي بالناس "حتى يختار الناس لأنفسهم ويقوم بالخلافة قائم"<sup>(٢٨)</sup>.

هذه الأدلة التاريخية تؤكد صحة تنازله عن الخلافة وكذلك تؤكد صحة بقائه خليفة إلى وفاته مما جعلنا أمام خيارين الأول إثبات أحدهما ونفي الآخر وهذا الخيار لا يمكن قبوله لأن عدة مصادر أثبتتها بروايات متعددة يُعضد بعضها بعضا والثاني التوفيق بين الروايات ودلالاتها، وهذا الخيار هو الأولى بالقبول ولكنه يتطلب حل إشكالية التعارض.

إن مفتاح حل هذه الإشكالية بالتركيز على وجهة نظر أهل الشام حيال مدى قبولهم لتنازل معاوية من منصب الخلافة ومدى استعدادهم لاختيار بديل عن معاوية أثناء حياته حيث هم الذين بايعوه بالخلافة وبموافقتهم صار خليفة بعد وفاة أبيه<sup>(٢٩)</sup>، ولذا لكي يعتد أهل الشام بتنازله لا بد من موافقة معاوية على شرطهم الذي اشترطوه عندما تنازل عن الخلافة وهو أن يختار بنفسه ولياً للعهد ولا يترك أمر الاختيار لهم<sup>(٣٠)</sup>، وذلك بلا شك أن أهل الشام يدركون أن هذا الاختيار لو ترك لهم سيؤدي إلى إثارة الخلافات وتفرقة بصفهم ومدعاة إلى صراع بينهم وهم لا يريدون الدخول فيه أصلاً ليس فيما بينهم فقط ولكن أيضاً مع غيرهم من الولايات التي قد لا توافق على اختيارهم فليسوا هم وحدهم المخولين لهذا الاختيار في حالة غياب خليفة محدد،

ولكن معاوية بن يزيد رفض طلبهم<sup>(٣١)</sup> ولم يترك مجالاً للحوار في هذا الموضوع حيث دخل داره وأغلق عليه بابه وتفرغ للعبادة ومرض بعدها إلى وفاته<sup>(٣٢)</sup>، فظل أمر القبول بتنازله معلقاً عند أهل الشام بدليل أنهم منذ إعلان معاوية رغبته للتنازل إلى لحظة احتضاره لم يظهروا أي تحرك تجاه اختيار خليفة آخر فضلاً أن يختاروا خليفة فعلاً وهذا برجاء أحد أمرين إما أن يتراجع عن التنازل أو أن يتراجع عن إصراره برفض اختيار وليا للعهد، فلما حانت وفاته لا شك إنه قد فاتهم خيار التراجع عن التنازل ولم يكن أمامهم إلا اختياره لهم ولياً للعهد حيث أنه ما زال يعتبر عندهم خليفة شرعياً فله الحق أن يختار ولياً للعهد وهذا الذي يفسر تكرار طلبهم من معاوية أن يختار ولياً للعهد مرة أخرى بينما هو على فراش الموت إذ ليس من المنطق أن يطلب أهل الشام منه ذلك وهو لا يملك هذا الحق، وهذا الطلب محاولة يائسة لاستدراك ما قد يخشونه من نزاع على الخلافة بعد وفاته ولكن معاوية في المقابل أكد إصراره على الرفض أيضاً<sup>(٣٣)</sup>.

ولكن فرضية التوفيق تواجهها إشكالية التوفيق أيضاً بين ما ورد من صيغ متشابهة في الخطبة التي تنازل فيها معاوية عن الخلافة وموقف أهل الشام منها وبين الحوار الذي دار بين معاوية وأهل الشام عند الاحتضار ويظهر هذا التشابه في عدة أمثلة منها :

قول معاوية في خطبة التنازل " تركت لكم أمركم فولوا عليكم من يصلح لكم<sup>(٣٤)</sup> " وأمره للضحاك بن قيس عند الوفاة بأن يصلي بالناس " حتى يختار الناس لأنفسهم ويقوم بالخلافة قائم " <sup>(٣٥)</sup> وقوله عند اعتزاله " فوالله لئن كانت الخلافة مغنما لقد أصبنا منها حظاً وإن كانت شراً فحسب آل أبي سفيان ما أصابوا منها <sup>(٣٦)</sup> ". وقال عند الموت " إن كان خيراً فقد استكثر منه آل أبي سفيان " <sup>(٣٧)</sup> وقال أهل الشام لمعاوية عندما أعلن تنازله " ول أخاك خالد " <sup>(٣٨)</sup> وقولهم عند احتضار معاوية " ألا تستخلف " <sup>(٣٩)</sup> وقول والدته له " اجعل الخلافة من بعدك لأخيك " <sup>(٤٠)</sup>.

هذا التشابه قد يقتضى ورودها في مناسبة واحدة وأن المصادر خلطت بين الحادثتين لصعوبة قبول تكرارها بنفس الألفاظ أو المعنى ومن نفس الأشخاص في حادثتين منفصلتين، ولكن الاحتمال الذي يُعزز إثبات الحادثتين ويمنع اتهام المصادر باختلاق أحداث لم تقع بتقرير اعتبار أن هذا التكرار حقيقي ويرجع من جهة إلى تأكيد معاوية إلى قناعاته بخصوص خلافته وخلافة بني أبي سفيان وحول ولاية العهد، ومن جهة أخرى إلى تأكيد أهل الشام لمحاولاتهم لتغيير قناعة معاوية عند الاعتزال وعند الاحتضار وفي نفس الوقت تُعبر عن إصرار كل طرف على موقفه ولذا بدت الأقوال كأنها مكررة في حادثة واحدة .

وبالإضافة إلى الإشكاليات السابقة فهناك ثلاث إشكاليات أخرى مرتبطة بها: الأولى سبب إصراره المطلق على التنازل والثانية سبب إصراره المطلق - كذلك - على رفض تعيين وليا للعهد والثالثة مدى إدراك معاوية للنتائج المترتبة على هذا الإصرار على الدولة الإسلامية.

إن تفسير الأسباب الحقيقية في هذه الإشكاليات الثلاث يتطلب النظر إليها من زاويتين الأولى هي واقع الولايات الإسلامية حين تولي معاوية بن يزيد الخلافة خاصة في مراكز القوى منها والتي ورثها معاوية من حكم أبيه والتي تتمثل في العراق وفيها أنصار الحسين بن علي والمطالبيين بثأره<sup>(٤١)</sup> والحجاز التي فيها المدينة التي قتل كثير من أهلها في وقعة الحرة<sup>(٤٢)</sup>، ومكة التي فيها ابن الزبير الثائر على الحكم الأموي منذ عهد يزيد بن معاوية.<sup>(٤٣)</sup>

والزاوية الثانية الصفات الشخصية لمعاوية بن يزيد التي أبرزها التقوى والورع فيما يتعلق بأمر الدين<sup>(٤٤)</sup> والضعف<sup>(٤٥)</sup> واللين فيما يتعلق بأمر الدنيا<sup>(٤٦)</sup> هاتان الصفتان مجتمعتان لا تتناسب مع متطلبات المرحلة في هذا الواقع المضطرب بالفتن في الدولة الإسلامية، حيث من جهة تمنعه تقواه من تحمل سفك دماء المسلمين لفرض الاستقرار في الدولة، وضعفه يدفع به إلى الخوف والتردد من اتخاذ قرار

المواجهة العسكرية لصراع حتمي مفروض عليه بالضرورة، فهو في هذه الحال أمام خيارين إما الحرب وتحمل نتائجها أو التنازل وترك ذلك كله إلى غيره، فاختار الانسحاب من المشهد السياسي والتنازل الذي يتناسب مع شخصيته التي تؤثر السلامة، إن صفة إيثار السلامة هي جزء من شخصية معاوية وليست وليدة لحظة توليه الخلافة فمنذ خلافة والده حاول التدخل لمنع الصدام بين أبيه يزيد وبين ابن الزبير عندما قرر يزيد أن لا يقبل من ابن الزبير البيعة إلا أن يؤتى به موتقاً بسلسلة إلى الشام فطلب معاوية من أبيه أن يتغاضى عن هذا الشرط ليفسح المجال لابن الزبير بأن يبايعه طواعية دون أهانته وإذلاله وبالتالي دفعه إلى الثورة (٤٧) .

ويؤكد ذلك ما صرح به معاوية عن نفسه في عدم رغبته تحمل تبعات الحكم بقوله " إني نظرت في أمركم فضعفت عنه" (٤٨) و " ما أنا بالمقلد ولا بالمتحمل تبعاتكم" (٤٩)، ويزداد تأكيد ذلك بنقده لسياسة أبيه في استباحة الحرم وتخريب الكعبة وقتله للحسين (٥٠).

وحقيقة الواقع للدولة الإسلامية عندما أصبح معاوية خليفة أن ثورة ابن الزبير ما زالت قائمة في مكة مما يعنى أنه سيضطر إلى مواجهته في الوقت الذي انتقد فيه سياسة والده في التعامل مع ابن الزبير فهذه كلها إشارات تُفسر الإشكالية الأولى بإصراره على التنازل.

ومن منطلق التقوى أيضا تُفسر الإشكالية الثانية برفضه أن يعين أحداً لولاية العهد لأنه لم يجد أحداً من الناس بمستوى الاختيار الأمثل كالذي كان في زمن الخلفاء الراشدين لولاية العهد وذلك لكي يضمن تبرئة ذمته من المسؤولية وقد صرح معاوية مبرراً رفض تولية العهد حين قال " - ابتغيت لكم رجلاً مثل عمر بن الخطاب رحمة الله عليه حين فزع إليه أبو بكر فلم أجده فابتغيت لكم ستة في الشورى مثل ستة عمر فلم أجد لها فأنتم أولى بأمركم فاخاروا له من أحببتهم" (٥١)، وفي نفس الوقت كانت ضعف شخصيته تمنعه من الأقدام على قرار يعتمد فيه على

الموازنات الواقعية باختيار أفضل الموجود بدلاً من افتراض المثالية التي قد تكون صعبة المنال.

وأما الإشكالية الثالثة المرتبط بتلك الإشكاليتين وهي مدى إدراك معاوية عن الوضع الذي سيؤول إليه حال الأمة الإسلامية في حالة فراغ منصب الخلافة خاصة في ظرف ثورة ابن الزبير.

فهنا فرضيتان لحل هذه الإشكالية الأولى أنه غير مستوعب لهذا الواقع وبالتالي يتوقع أن أمر اختيار الخليفة سيتم دون مشاكل، والثانية أنه يدرك تماماً أن الأمة الإسلامية ستتدخل في صراعات بسبب النزاع على السلطة، لا شك ان الفرضية الأولى مستبعدة لأنه ابن البيت الأموي الحاكم وقد عاصر حياة أبيه المليئة بالثورات والحروب وإن أباه توفي والكعبة التي لاذ بها ابن الزبير محاصرة من جيش الشام<sup>(٥٢)</sup> تضرب بالحجارة<sup>(٥٣)</sup>.

وهنا ينشأ تساؤل فإن كان معاوية بن يزيد يدرك هذه المشاكل فلماذا لم يستمر في الخلافة ليكون ذلك سبباً في الحفاظ على وحدة الأمة واستقرار الدولة الإسلامية بمواجهة مشاكلها المتوقعة أو على الأقل يختار ولياً للعهد لدية قوة أهل الشام القادرة على إجهاض الفتن، وجواب ذلك أن معاوية يعتقد أنه غير معني بتاتاً بكل ما قد يترتب من صراعات بسبب النزاع على الخلافة لأن مسألة الاختيار هي مسؤولية الأمة وليست مسؤوليته، قال معاوية " ليختر الناس لأنفسهم<sup>(٥٤)</sup> " وقال "قاخاروا له من أحببتهم"<sup>(٥٥)</sup> وقال " ولو عليكم من يصلح لكم"<sup>(٥٦)</sup> فما دام غير متحمل للمسؤولية فليس لديه أي حرج على هذا الإصرار دون أي اعتبار للنتائج الكارثية لهذا الرفض بل الذي يعتقد أنه هو العكس تماماً فالتدخل في اختيار ولي للعهد في تقديره خطأ يرتكبه ولذا قال عندما طلب منه أهل الشام أن يختار ولياً للعهد " لا أتزود مرارتها إلى آخرتي وأترك لبنى أمية حلاوتها"<sup>(٥٧)</sup>، وقال " أنفوز بنو أمية بحلاوتها وأبوء بوزرها"<sup>(٥٨)</sup>، " ما نفعنتي حيا أتحمّلها ميتاً"<sup>(٥٩)</sup>.

الإشكالية الأخيرة المتعلقة بأمر الخلافة في عهد معاوية هي قبوله بأن يكون ولياً للعهد في حياة أبيه ثم قبوله بأن يبايع خليفة في الشام ثم قبوله بأن يرسل إلى الولايات ليبايعوه خليفة لجميع المسلمين<sup>(٦٠)</sup> ثم بعد ذلك بقليل يفاجئ الناس بالتنازل عن الخلافة ويصر على ذلك إصراراً مطلقاً فإن كان يريد الخلافة فلم تنازل عنها، وإن كان لا يريدتها فلماذا قبل ابتداء أن يكون ولياً للعهد أو خليفة فأيهما أهون قبول الخلافة التي هي أعظم منصب سياسي في الدولة الإسلامية ويرتبط بها نظام الدولة بأجمعه ثم التنازل عنها مما يؤدي إلى الإخلال الخطير بهذا النظام وادخال الدولة الإسلامية في متاهات بسبب التنازل وتداعياته المختلفة أم كان الأولى عدم قبول ولاية العهد أو على الأقل رفض الخلافة قبيل البيعة له لإفساح المجال لاختيار خليفة آخر لديه الاستعداد لمواجهة الوضع السياسي المتأزم مما قد تكون تداعيات ذلك أهون بكثير من الخيار الأول، إن مناقشة هذه الإشكالية ترجع إلى النظر إلى نفسية معاوية في التعاطي مع بيعته كولي للعهد أو كخليفة، فالراجح أنه لما بايعه أباه بولاية العهد كان راغباً بذلك فالمصادر لا تشير إلى تحرجه من ذلك، ولكن عند بيعته بالخلافة فالمصادر تؤكد أنه كان كارها لها، قال البلاذري "أن معاوية بن يزيد بن معاوية قبل البيعة وهو لها كاره"<sup>(٦١)</sup> وقال "بويع لمعاوية بالخلافة وهو كاره"<sup>(٦٢)</sup>.

وهنا لا بد من التوقف عند كلمة "كاره" فهي نقطة البداية التي أدت إلى التنازل بعد ذلك، ولكن إذا كان عند بيعته "كارها لها" فلماذا لم يرفضها وينهى الأمر عند هذا الحد، وكيف يكون كارها لها ويقبلها في نفس الوقت، ولتفسير هذا التعارض يبدو أن الفترة ما بعد اختياره ولياً للعهد إلى حين بيعته بالخلافة بدأ يتولد ثم أخذ يزداد مع الوقت لديه شعور الخوف بتحمل مسؤولية الخلافة، فلما مات والده وحان وقت بيعته كان بهذا الشعور النفسي فقبل البيعة وهو لها "كاره" ولكن لم يصل شعور الكره هذا إلى حد القناعة المطلقة لاتخاذ قرار رفض الخلافة عند البيعة ولكن بعد بيعته بالخلافة تحول شعور الكره هذا إلى مستوى القرار الحاسم الذي لا

رجعة فيه برفض استمراره خليفة للمسلمين والتوجه نحو التنازل مما يعني أنه لو كان شعور الكره وصل لديه الى القناعة والقرار سواء عند توليته للعهد أو عند بيعته بالخلافة لما قبلها حيث أنه بلا شك يدرك أن التنازل بعد قبول البيعة بالخلافة يسبب إرباك ومشاكل للدولة الإسلامية ولكن التساؤل هنا ما الذي استجد بعد البيعة حتى يتحول شعور الكره إلى قرار حاسم يتخذ بعده اجراء عملي لتنفيذه بإعلان التنازل دون اعتبار لنظرة الناس لشخصه أو لواقع الأمة الإسلامية.

إن الذي استجد وأدى الى هذا التحول النفسي عاملان أحدهما أن معاوية منذ اختياره ولياً للعهد إلى لحظة اختياره خليفة ليس إلا رجلاً مرشحاً للخلافة لا يمتلك أي صلاحيات ولا يتحمل أي مسؤوليات ثم انتقل من هذا الوضع بعد البيعة بالخلافة إلى الصلاحيات " المطلقة " والمسؤوليات " العظمى " في الدولة وبيده " كل شيء " ولكن في نفس الوقت مسئول عن " كل شيء " فالواقع العملي الذي صار فيه بعد الخلافة أدى إلى استشعاره المسؤولية الحقيقية التي بتقديره ليس باستطاعته تحملها فدفع بتنامي شعور الكره إلى حد القرار المطلق.

والعامل الثاني الذي عزز هذا الشعور هو عامل خارجي عندما استشار استاذة " عمرو المقصوص " عن رأيه فيما تولاه من أمر الخلافة فرد عليه " إما أن تعتدل وإما أن تعتزل " (٦٣) فقرر الاعتزال حيث ان العدل المطلق بحسب شخصية معاوية المثالية غير ممكن خاصة في ظل ظروف الفتن والخلافات والحروب، ولذا اعتبره بنو أمية هذا الأستاذ هو المسئول عن اعتزال معاوية عن الخلافة (٦٤).

## نتائج البحث:

### توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- تفسير إشكالية قبوله أن يكون وليا للعهد في حياة أبيه وقبوله أن يبائع بالخلافة بعد وفاة أبيه ثم بدون أي مقدمات عملية يقرر التنازل عن الخلافة ويترك الدولة الإسلامية دون خليفة.
- التوفيق بين الروايات التي تبدو متعارضة فيما يخص تنازله عن الخلافة بعد بيعته بها وما بين بقائه خليفة الى حين وفاته.
- تفسير إشكالية الصيغ المتشابهة التي خاطب بها معاوية أهل الشام عند اعتزاله ورد هم عليه وتلك التي قيلت عند احتضاره بين الطرفين.
- فسرت الدراسة أسباب إصرار معاوية على التنازل بقرار لا رجعة فيه وإصراره على رفض تعيين وليا للعهد بعده.
- توضيح إشكالية مدى إدراكه للصراعات الداخلية التي سيدخل بها العالم الإسلامي في حالة تنازله وعدم اختياره خليفة بعده في نفس الوقت.

## الهوامش

- ١- تناولت إحدى الدراسات موضوع خلافة معاوية بن يزيد وتنازله عنها وهي بعنوان "تنازل معاوية الثاني عن السلطة - أسبابه وتداعياته" وتتضمن الدراسة ثلاثة محاور الأول يتكلم عن وصول الأمويين الى السلطة والثاني يتناول أسباب تنازل معاوية عن الخلافة والثالث عن آثار هذا التنازل من حروب داخلية عمت العالم الإسلامي، هذا البحث كما يتضح من محاوره لم يركز - من جهة - إلا في محور واحد على خلافة معاوية ناقش فيه أسباب التنازل ومن جهة ثانية لم يهتم بمعالجة الإشكاليات التي تضمنها عهد معاوية والتي هي أساس دراستنا هذه. انظر جابر رزاق غازي، تنازل معاوية الثاني عن السلطة - أسبابه وتداعياته، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ١٦، سنة ٢٠١٠، ص ١٦١-١٧٧.
- ٢- أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، كتاب جمل من أنساب الأشراف (بيروت، ١٩٩٦) ج ٥، ص ٣٧٩.
- ٣- نفسه، ص ٣٧٩، ٣٨٠.
- ٤- نفسه، ص ٣٨.
- ٥- نفسه.
- ٦- نفسه.
- ٧- محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك (بيروت) ج ٥، ص ٥٠٣، البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٧٩، ابن حبان أبو حاتم محمد بن حبان بن محمد التميمي، صحيح ابن حبان (بيروت، ١٩٩٦) ص ١٧٧، ابن كثير إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية (بيروت، ١٩٨٨) ج ٦، ص ٢٣٧.
- ٨- أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي (بيروت، ١٩٨٠) ج ٢، ص ٢٥٤، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى (بيروت، ١٩٨٥) ج ٥، ص ٣٩، البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٨٠. وانظر أيضا غازي، معاوية، ص ١٦٥، C E Bosworth , Muawiya 11 B. (Leiden-New York, 1993) , vol.V11 ,p268
- ٩- وانظر التفصيل في أحداث هذه الفترة الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٥٣٠ وما بعدها، ج ٦، ص ٧-١٩٣، عبد الشافي محمد عبد اللطيف، العالم الإسلامي في العصر الأموي (الدمام، ٢٠٠٢) ص ١٤٤، ١٤٥.

١٠- محمد علي مغربي، تاريخ الدولة الأموية ( القاهرة، ١٩٨٩) ص ٢٤٣ ويشير إلى أن هناك تساؤلات وغموض حول تنازل معاوية عن الخلافة ويؤكد مثل هذا الغموض RHawting, The first dynasty of Islam (Great Bribian, 1987) p.47 ويشير إبراهيم بيضون، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك (بيروت) ص ١٩٤ أن السبب الرئيسي لوفاء معاوية بعد فترة وجيزة من حكمه مرجعه إلى دور الإتجاه المعارض من بني العاص - الفرع الآخر من بني امية - لخلافته والحقيقة أن هذا احتمال ضعيف حيث لا نجد أدلة تؤيد هذا الاحتمال بل العكس تماما هو الصحيح فبنو أمية جميعهم مجمعون عليه إلى وفاته وأن معاوية لما قرر التنازل طلب منه كبير بني العاص مروان بن الحكم والذي تزعم الأسرة الأموية بعد وفاته أن يختار لهم وليا للعهد، انظر اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٢٥٤ وغير ذلك من الأدلة التي تعرضت لها هذه الدراسة في ثنايا البحث.

١١- البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٨١، الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٥٣٠، ٥٣١، اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٢٥٤، ابن الأثير أبو الحسن علي بن أبي المكرم محمد بن محمد الشيباني، الكامل في التاريخ (بيروت، ١٩٦٥) ج ٤، ص ١٣٠.

١٢- بن سعد، ج ٥، ص ٣٩، البلاذري، أنساب، ج ٥ ص ٣٧٩، ابن حبان، صحيح، ص ١٧٧، جمال الدين عبدالرحمن بن علي الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (بيروت، ١٩٩٥) ج ٤، ص ١٩٠، ويورد صاحب كتاب الامامة والسياسة رواية أن معاوية الثاني بعد استخلافه أعلن للناس أنه لا يقبل أن يكون خليفة في ظل وجود من هو أفضل منه ولذا خيرهم بين أن يختار لهم خليفة أو هم يختاروا خليفة بدلا عنه فطلبوا منه ان يمهلم ثم أتوا إليه طالبين منه أن يختار لهم لكن أثناء هذه الأيام أصيب معاوية بالطاعون وأشرف على الموت فرفض ان يختار لهم أحدا مبررا أنه لم يستمتع بالخلافة فلا يريد أن يتحمل مسؤولية هذا الاختيار، انظر كتاب الإمامة والسياسة للمنسوب إلى ابن قتيبة عبدالله بن مسلم (دار المعرفة) ج ٢، ص ١٠، ١١، الحقيقة هذه الرواية من الصعب قبولها فمن ناحية أنها لا تتوافق في مضمونها مع المصادر الأخرى التي لا تذكر عرض هذه الخيارات وتؤكد قراره الاعتزال وعليهم ان يختاروا من يشاؤون دون الرجوع إليه انظر الهوامش ١٣-١٨ ومن ناحية ثانية تحمل هذه الرواية في طياتها التناقض حيث يطلب منهم أن يختاروا احد الخيارين ثم لما يختار أهل الشام أحدهما يرفض هذا الخيار بمرر انه مشرف على الموت ولم يستمتع بحلاوتها فلا يريد أن يتحمل مسؤولية اختيار خليفة لهم فالخيارين اللذان اعطاهما الناس في صحته كلاهما سيؤدي

إلى هذه النتيجة في الحال بتركه الخلافة إلى غيره فلو ظل حيا لن يستمتع بالخلافة وسيتمل قرار الاختيار ولذا فالموت ليس عذرا منطقيا برفض اختيارهم وعدم الوفاء بالوعد الذي اعطاهم إياه.

١٣- الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٥٣٠.

١٤- نفسه، ص ٥٣١.

١٥- البلاذري، انساب، ج ٥، ص ٣٨٢.

١٦- أحمد بن سهل البلخي، البدء والتاريخ ( بدون مكان، بدون تاريخ)، ج ٢، ص ٢٤٤.

١٧- البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٨١.

١٨- أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - نسخة مصورة عن دار الكتب - ج ١، ص ١٦٤.

١٩- اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٢٥٤، C E Bosworth , Muawiya 11, p.268

٢٠- أبو عبدالله محمد بن محمود بن النجار، انتقاء أحمد بن ايوب بن الدمياطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (بيروت) ج ٢١، ص ٢٠٥.

٢١- أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر (بيروت، ١٩٨٢) ج ٣، ص ٨٢.

٢٢- بن سعد، الطبقات، ج ٥ ص ٣٩.

٢٣- بن عبد البر يوسف بن عبدالله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (بيروت، ١٩٩٥) ج ٣ ص ٤٤٤، ابن الجوزي، المنتظم، ج ٤، ص ١٩٠، محمد بن مكرم بن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر (دمشق، ١٩٨٩) ج ٢٥، ص ١١١، ١١٢.

٢٤- البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٨٢، وانظر المسعودي، مروج، ج ٣، ص ٨٢.

٢٥- المسعودي، مروج، ج ٣، ص ٨٢.

٢٦- البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٨٢، مختصر تاريخ دمشق، ج ٢٥ ص ١١١، ابن عبد البر، الاستيعاب، ج ٣، ص ٤٤٤، ٤٤٥.

٢٧- بن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٣٩، ويذكر يوليوس ويلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريدة (القاهرة ن ٢٠٠٥) ص ١٦٦، ونبيه عاقل، خلافة بني أمية (١٩٧٥) ص ١٢٠، ١٢١، أن موضوع تنازل معاوية عن الخلافة اختلق رواياته بنو مروان وانصارهم ليبرروا نزعهم الخلافة من السفينيين والحقيقة أن هذا الافتراض ضعيف حيث أولاً الروايات التاريخية في موضوع التنازل ذكرتها مصادر متعددة وروايات متعددة كما أشرنا إليها في هوامش البحث وثانياً أن المصادر ذكرت أيضاً على النقيض من ذلك فمروان بن الحكم لم يطلب الخلافة لنفسه إلا بعد وفاة معاوية بن يزيد وليس بعد التنازل، انظر الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٥٣١، ابن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٤٠، وانظر أيضاً اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٢٥٥، ٢٥٦، المسعودي، التنبيه والإشراف (بيروت، ١٩٨١) ص ٢٨٢، الإمامة والسياسة ج ٢، ص ١٢، ١٣. وإنه بعد وفاة معاوية كان متجهاً لبيعة ابن الزبير بالخلافة لولا تأثير عبيدالله بن زياد الذي اقنعه بتغيير رأيه من البيعة لابن الزبير إلى طلب البيعة لنفسه، الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٥٣١.

٢٨- بن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٣٩، وفي رواية للبلاذري أنه أمر حسان بن مالك حيث قال له " يا حسان بن مالك أضبط ما قبلك وصل بالناس إلى أن يرضى المسلمون بإمام يجتمعون عليه "، أنساب، ج ٥، ص ٣٨٢،

٢٩- الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٥٠١، ٥٠٣، ابن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٣٩، البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٧٩.

٣٠- اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٢٥٤.

٣١- نفسه.

٣٢- البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٨١، الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٥٣١، البلخي، البدء والتاريخ، ج ٢، ص ٢٤٤.

٣٣- بن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٣٩، المسعودي، مروج، ج ٣، ص ٨٢. وانظر C E Bosworth , Muawiya 11,p.268

٣٤- إسماعيل بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية (بيروت، ١٩٩٥)، ج ٨، ص ٢٣٧.

٣٥- بن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٣٩.

- ٣٦- البلخي، البدء والتاريخ، ج ٢، ص ٢٤٤.
- ٣٧- بن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٣٩.
- ٣٨- بن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١٦٤.
- ٣٩- أبو محمد عبدالله بن محمد البيهقي، مرآة الزمان وعبرة اليقظان (القاهرة، ١٩٩٣) ج ١، ص ١٣٩.
- ٤٠- بن عبد البر، الاستيعاب، ج ٣، ص ٤٤٤.
- ٤١- الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٤٠٠ وما بعدها.
- ٤٢- نفسه، ج ٥، ص ٤٧٨ وما بعدها.
- ٤٣- نفسه، ج ٥، ص ٤٩٦ وما بعدها.
- ٤٤- البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٨١، ٣٨٢.
- ٤٥- نفسه، ج ٥، ص ٣٨١.
- ٤٦- قال البلاذري " وكان معاوية ركيكا لنا فكني أبا ليلي وهي كنية كل ضعيف" أنساب، ج ٥ ص ٣٨٠. وانظر المسعودي، مروج، ج ٣، ص ٨٢، غازي، معاوية، ص ١٦٧.
- ٤٧- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء (دار الفكر، ١٩٩٧) ج ٤، ص ٤٥٩، وانظر الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٤٧٥، ٤٧٦.
- ٤٨- الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٥٣٠.
- ٤٩- بن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١٦٤.
- ٥٠- اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٢٥٤.
- ٥١- الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٥٣٠، ٥٣١، المسعودي، مروج، ج ٣، ص ٨٢.
- ٥٢- الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٥٠١، ٥٠٢.
- ٥٣- اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٢٥٤.
- ٥٤- مختصر تاريخ دمشق، ج ١٣، ص ١٣٠.

- ٥٥- الطبري، تاريخ، ج ٥، ص ٥٣٠.
- ٥٦- بن كثير، البداية، ج ٨، ص ٢٣٧.
- ٥٧- مختصر تاريخ دمشق، ج ٢٥، ص ١١٠.
- ٥٨- المسعودي، مروج، ج ٣، ص ٨٣.
- ٥٩- البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٧٩.
- ٦٠- نفسه، ج ٥، ص ٣٧٩ - ٣٨٢.
- ٦١- نفسه، ج ٥ ص ٣٨٢.
- ٦٢- نفسه، ج ٥، ص ٣٨٠.
- ٦٣- البلخي، البدء والتاريخ، ج ٢، ص ٢٤٤. ابن العبري غريغوريس بن أهرن الملطي، تاريخ مختصر الدول (بيروت، ١٩٨٣) ص ١٩١.
- ٦٤- الديميري كمال الدين محمد بن موسى، حياة الحيوان الكبرى (بيروت) ج ١، ص ٦٢.